PROVISIONAL

A/40/PV.50
4 November 1985

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد دى بينييس	(اسبانيا)
ثم :	السيدة كاسترو دى باريش (نائبة الرئيس)	(كوستاريكا)

- تقرير محكمة العدل الدولية [١٣]

- التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي [٣٤] :
  (أ) تقرير الامين العام
  (ب) مشروع قرار

- التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية [٣٦] :
  (أ) تقرير الامين العام
  (ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-64296/A ٠٩٠٢ح

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠

البند ١٣ من جدول الاعمال

تقرير محكمة العدل الدولية (A/40/4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : معروض على الجمعية العامة تقرير محكمة العدل الدولية الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٨٤ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

هل أعتبر أن الجمعية العامة أخذت علما بهذا التقرير ؟

تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد ناجيندرا سينغ ، رئيس محكمة العدل الدولية ، مقعدا على المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيد ناجيندرا سينغ .

السيد سينغ (رئيس محكمة العدل الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني اذ أتحدث بعد نهاية الاحتفال بالذكرى الاربعين لإنشاء الامم المتحدة ، أود أن أعبّر عن مشاعري في ملاحظات مبدئية ثلاث .

أولا ، إن كل متكلم شارك في الاحتفالات بالذكرى الاربعين لإنشاء الامم المتحدة ارتأى أن للأمم المتحدة جدوى وقيمة عظيمة . فلهذا ، اختتم الاحتفال باعتراف عالمي بقيمة الامم المتحدة .

ثانيا ، لقد كان هناك تقدير شامل للخدمات التي يقدمها الامين العام . فهو شخصية يتعين احترامها . وإن في تعزيز منصب الامين العام لتعزيزا للأمم المتحدة ذاتها . وهو يستحق التهنئة على كل ما أنجز إذ أن نجاح الاحتفال يرجع الى جهوده بالذات .

ثالثا ، إن المتكلمين الذين اقترحوا أساليب محددة لتحسين عمل الامم المتحدة قد فعلوا ذلك حقا من أجل تعزيز الامم المتحدة . وهذه الدعوة الى تعزيز الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة بما في ذلك جهازها القضائي ، ينقلني الى لب الموضوع الذي أتناوله صباح اليوم .

وإني إذ أهنئك سيدى الرئيس على انتخابك لهذا المنصب الذى تزيّنه بحكمتك ، أود أن أعلن أنه كان دائما شرفا وتكريما عظيما لي أن أتحدث في الجمعية العامة . ولهذا ، فإن من دواعي غبطتي أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة المندوبين الموقرين باسم محكمة العدل الدولية في هذه المناسبة الفريدة . لقد بدا للمحكمة أن الاحتفال بالذكرى الاربعين لإنشاء الامم المتحدة سيكون ناقصا ما لم يتم إظهار التقدم البارز الذى حققته في مجال القانون الى جانب الاحتفال بالمنجزات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للامم المتحدة . إن بعضا من الاجهزة التابعة لمحكمة العدل الدولية ، مثل لجنة القانون الدولي ، لديها تكليف دائم بالعمل من أجل تعزيز هذا التقدم ، بينما يقدم المستشارون القانونيون المتعاقبون وأعضاء مكتب الشؤون القانونية مشورتهم بصفة مستمرة للامين العام . وكذلك ، فإن الجمعية العامة من خلال اللجنة السادسة ، تراقب التطورات القانونية باستمرار من أجل أن تزود الآراء التي يتوصل إليها الخبراء القانونيون باضطراد بما تحتاجه من تأييد ضرورى يعطيها الثقل الواجب . وفضلا عن ذلك ، اعتمدت الجمعية العامة قرارات تتضمن إعلانا لمبادئ قانونية ، وفوق كل شيء ، قدمت إطارا جيدا لتخطيط وإدارة المؤتمرات الرامية الى اعتماد الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي تنظم جوانب أساسية من القانون الدولي ، واعتمدت هي نفسها اتفاقيات من هذا النوع .

وإني أوجه التحية الى كل الذين يشاركون في هذه الانشطة لانهم يستحقون تقديرنا كاملا . وما كان يمكن بغير جهودهم أن ينقشع الغموض واللبس عن مجالات كثيرة أصبح القانون فيها واضحا الآن ، ولوجد الجهاز القانوني الرئيسي للامم المتحدة صعوبة في تطبيق قوانين تجاوزتها الاحداث . وهذا الجهاز هو بطبيعة الحال محكمة العدل الدولية .

Digitized by UNOG Library

لقد أعلنت شعوب الامم المتحدة منذ أربعين عاما أنها مصممة على أن

"تبيّن الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي " .

وكان من بين الخطوات الاساسية التي اتخذها مؤسسو المنظمة تحقيقا لهذا الغرض ، إحياء مؤسسة قضائية سمحت خلال ١٧ سنة من سنوات ما بين الحربين بحسم حوالي ثلاثين نزاعا دوليا بالوسائل السلمية ، وكان الكثير من تلك المنازعات مشحونا بالتوتر السياسي . كما قدمت المحكمة المشورة الى عصبة الامم ومنظمة العمل الدولية في كثير من المشاكل القانونية الهامة .

وقد اقتصر عمل هذه المؤسسة ، وهي المحكمة الدائمة للعدل الدولي ، الى حد كبير على أوروبا ، حيث ساعدت على تجنب الكثير مما تعرض له السلم من أخطار نتيجة للمشاكل التي أعقبت الحرب . ولكن لم يكن من المتوقع منها بطبيعة الحال أن تمنع كارثة نشوب الحرب العالمية الثانية . ولم يأت هذا التركيز في الاهتمام من الناحية الجغرافية عن قصد ، ولكنه كان أمرا متوقعا خاصة وإن الجانب الاكبر من قارتين رئيسيتين كان خاضعا للحكم الاستعماري . أما اهتمامات المحكمة الحالية فهي عالمية منذ البداية ، وهي خاصية أكدها مؤسسو الامم المتحدة عندما جعلوا المحكمة الجهاز القضائي الرئيسي للمنظمة ، ودمجوا نظامها الاساسي بالميثاق . وبهذه الطريقة ، أصبحت الشعوب المائة أو أكثر التي مارست حقها في تقرير المصير وفقا للميثاق وحققت استقلالها وعضويتها الكاملة في المجتمع الدولي ، أطرافا في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، ولا تقل عن الاعضاء المؤسسين في حقها في أن تمثل اليوم أمام المحكمة للدفاع عن قضاياها .

ولقد ظهرت هذه العالمية في الإحصاءات المتعلقة بالقضايا التي عالجتها المحكمة الحالية ، فكانت ست قضايا منها خاصة بافريقيا ، وخمس قضايا خاصة بأمريكا اللاتينية ، وخمسة قضايا خاصة بأمريكا الشمالية وأربع قضايا خاصة بآسيا ، وقضية واحدة خاصة بمنطقة جزر جنوب غرب المحيط الهادئ . وما تزال أوروبا على رأس القائمة إذ خصّتها إثنتا عشرة قضية ، ولكن أكثر من نصف هذه القضايا قدمت قبل عام ١٩٦٠ ،

Digitized by UNOG Library

أي قبل التدفق الكبير لأعضاء جدد نتيجة عملية إنهاء الاستعمار . وفي هذا الصدد ، فإن الفتاوى الخمسة الخاصة بافريقيا التي أصدرتها المحكمة لها أهميتها الخاصة ، فضلا عن أن عددا متزايدا من القضايا المثيرة للنزاع يجري عرضها الآن على المحكمة من جانب البلدان النامية .

وقد اتسعت المواضيع التي عالجتها المحكمة وزادت كثيرا . وبينما بقيت نسبة المنازعات الإقليمية عالية ، شأنها شأن الحالات الخاصة بمعاملة الأجانب والقانون الدبلوماسي والقنصلي ، أصدرت المحكمة آراءها فيما يتعلق بموضوعات مختلفة مثل حق اللجوء والجنسية والوصاية وحق المرور ووضع الاستثمارات الأجنبية ، وحتى احترام السيادة وعدم استعمال القوة . ولقد عالجت انتهاكات مزعومة للقانون العرفي الالتزامات الناشئة عن المعاهدات . ومن المعتاد اللجوء الى محكمة العدل الدولية لحسم الأمور المتصلة بالولاية البحرية . وتوازت أنشطة المحكمة في هذا الصدد مع أنشطة لجنة القانون الدولي ومؤتمرات التدوين التي عقدت لتوسيع نطاق القانون ودعمه . والأمر الذى يسترعي الانتباه بشكل خاص هو الكيفية التي تعلم بها في هذا المجال المشرّعون والهيئة القضائية كل من الآخر خطوة بخطوة ، في سياق عملية ما من شك في أن الأجيال المقبلة ستعتبرها مثالا كلاسيكيا على التكافل بين الدبلوماسية والتشريع وفتاوى المحاكم . ومع ذلك ، يمكن أن نشير الى أن المحكمة التي تتمثل وظيفتها الأساسية في أن تبدى الرأى في القضايا التي تعرض عليها وفقا للقانون الدولي ، قد احتفظت دائما بدرجة عالية من النزاهة القضائية ولم تبتعد في أية ظروف أو قضية عن طريقها القضائي واضعة نصب عينها الأهداف القانونية وحدها .

Digitized by UNOG Library

واسمحوا لي أيضا أن أقول بضع كلمات عن الدبلوماسية رفيعة المستوى التي يعززها مناخ الامم المتحدة ويمكّنها من أن تزدهر على نحو فريد . ان الدبلوماسية مهما كانت ضرورية ومشروعة ، وهي موجهة أساسا لحماية وتعزيز مصالح دولة بعينها أو مجموعة من الدول ، فإنها لا تستطيع في حدّ ذاتها أن تنشئ عالما متجانسا . انها قد تتوصل الى ابرام اتفاقات ، بل والى حسم صراعات محدّدة ، وتؤدى الى أشكال من التفاهم الودى ، ولكن هذا كله يمكن أن يكون مؤقتا أو قاصرا على تدبير محدد . غير أن هناك دبلوماسية أوسع نطاقا وأبعد نظرا ، فتحت لها الامم المتحدة أبواب فرص جديدة ، وهي الدبلوماسية التي تقوّى القانون وتوسع نطاقه ، فالقانون وحده هو الذى يمكن أن يحقق نجاحا دائما .

وبفضل اطار المؤسسات الدولية الذى أتاحته منظومة الامم المتحدة ، فإن المؤتمر المحدود النطاق الذى كان سائدا فيما مضى ، أصبح اليوم تجمعا عالميا رفيع المستوى للوزراء والفقهاء الذين يكرسون أنفسهم لتوسيع نطاق حكم القانون . فكما يحدث في كل مجتمع وطني ، لا يمكن أن يسود حسن السلوك بين الامم إلا من خلال حكم القانون . ومع ذلك ، ونظرا لان الاخبار الطيبة لا تعد خبرا مثيرا لدى أصحاب مذهب الإثارة السائدة اليوم ، فهم لا يهتمون بالدرجة التي وصلت اليها فعالية القانون واحترامه والالتزام به ، حتى بين الفقهاء والساسة . فالانتهاكات وحدها هي التي يتم الابلاغ عنها ، في حين أن التفاعل اليومي للامم ولتجارتها واتصالاتها ونقلها البرى والجوى ومبادلاتها وأوجه تعاونها الاخرى هي أمور تسير في معظمها في جو روتيني هادئ قلما يدرك فيه المشاركون أنفسهم أنهم من المواطنين الملتزمين بالقانون في العالم .

فما هي اذن الوسائل التي أمكن بها تطوير حكم القانون أو قواعد القانون حتى تكون فعالة بشكل واضح بالنسبة لمثل هذا القدر الكبير من المعلومات المكثفة للعلاقات الدولية الحديثة ؟ انني لن أطيل على الجمعية العامة بإجابة مفصلة . ولكن لابد لي أن أذكر أن من بين تلك الوسائل هناك وسيلتان لهما أهمية بالغة لهذه المنظمة .

Digitized by UNOG Library

الوسيلة الاولى وقد أشرت اليها من قبل ، هي مؤتمر التدوين متعدد الاطراف الذى تتيح له هذه المنظمة إطارا لا مثيل له . وتعتبر النجاحات التي حققتها الامم المتحدة في هذا المجال من أهم إسهاماتها المفيدة والباقية للإنسانية ، وهي تمثل تحقيقا مباشرا للمقاصد المحددة في الميثاق . ومن التواضع الزائف ألا نذكر أن الكثيرين من قضاة المحكمة الدولية قد اضطلعوا بدور أساسي في تلك المؤتمرات قبل انضمامهم الى المحكمة .

والوسيلة الثانية التي أودّ أن أذكرها مستمدة من عملية تطبيق القانون وتفسيره ، المعروفة باسم الفقه أو التطبيقات القضائية . وفي حين أن محكمة العدل الدولية ليست الهيئة الوحيدة التي تصدر قرارات تتضمن مبادئ القانون الدولي ، فإنها بالتأكيد أكثر هذه الهيئات تمثيلا للمجتمع الدولي بكل تنوعه . ومن واجب من يقوم بانتخاب أعضائها أن يضمنوا تحقيق ذلك فعلا . فقراراتها تنتمي الى المنظمة ، بشكل لا يقل عن قرارات الاجهزة الرئيسية الاخرى ، باعتبارها الجهاز القانوني للامم المتحدة فضلا عن كونها أكثر جهات وضع القانون حجية . ومع ذلك ، فإن المحكمة لا تضع القانون ، ولا هي تقترح اصداره . فأعضاؤها ليسوا كالشعراء مشرعين للإنسانية غير رسميين . وأقصى ما يتاح لهم أن يعلنوا أى المتقاضين يتكلم بحجية أكثر .

وأيا كان الامر ، فإن قرارات المحكمة يبحثها العلماء والدارسون الذين يريدون التوصل الى فهم حالة القانون بحثا شاملا ومنهجيا . ومن ثم يكون لتلك القرارات تفرعات قلما تتضح للجمهور العام . وبالتالي ، فانه بالرغم من الانصراف النسبي عن اللجوء الى المحكمة ، فإن عدد القضايا التي تعرض عليها لا يعطي أى مؤشر عن الإسهام الباقي الذى تمثله قرارات المحكمة في وضع القانون الدولي وشرحه .

وهكذا ، فإن قانون العلاقات الدولية يزداد قوة واتساعا في نطاقه نتيجة للمعايشة بين الدبلوماسية والقضاء ، ولا يمكن لاحد أن يقدره حق قدره ، اذا ظل ماخوذا بالافكار المبسطة القائلة بأن السياسة والقانون قطبان متعارضان . وعلى العكس من ذلك ، فإن القانون الذى تضعه المعاهدات هو قانون من صنع القرارات

Digitized by UNOG Library

السياسية ، والقانون الذى يدوّن في الاتفاقيات هو قانون يؤكد الرأى القانوني للكيانات السياسية ، في حين أن القانون العرفي يسجل صحة سلوك الدولة . إلا أن الأفكار الأساسية في جميع هذه القوانين الثلاثة هي التوازن والتوفيق ، والتسامح والاحترام المتبادل : وباختصار ، انها البيّنة على أن السياسة يمكن ويجب أن تتجاوز ما هو متحزب ومؤقت وضيّق النطاق .

وبعبارة أخرى ، يتعين على الدول لتحقيق السلام والتقدم أن ترقى فوق مستوى طموحاتها المباشرة ، وقد تضحي ليس بسيادتها ، ليس ذلك على الإطلاق ، بل ببعض المصالح الذاتية العابرة من أجل أن تنهض بالمصلحة المشتركة للجميع . وحيثما تفشل الدول في ذلك ، فلابد أن تفشل أيضا في وضع القانون الذى يستند عليه التجانس . بيد أنه قد يقال انه ليس لمحكمة العدل الدولية أن توضح للدول طريقة مباشرتها لأعمالها التشريعية ، وإن المحكمة ليس لها إلا أن تنتظر النزاعات التي ستحال اليها ثم يتعين عليها أن تستخدم الأدوات القانونية الموضوعة تحت تصرفها ، مهما كان مصدرها أو طريقة وضعها ، وأنه من خلال تسلسل الأحكام الصالحة ، يولد النجاح المزيد من النجاح ، ومن ثم يصبح اللجوء الى المحكمة مسألة عادية .

ومهما كان الأمر فإن المبادلات أو الصفقات الشاملة أصبحت الآن أكثر من أى وقت مضى الأسلوب المفضل لحسم الخلافات . ومن الذى يمكن أن يشكو لو رضيت جميع الأطراف . ومع ذلك ، من الواضح انه في عملية المساومة هذه ، وحتى في المساومة في مؤتمر تشريعي ، فإن الوقائع القانونية للقضايا قد تضيع . وعلى ذلك ، لو أرادت الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة أن تعزز هذه المؤسسة ، فإنني أحثها على أن تعزل القضايا القانونية التي تفرق بينها وبين خصومها ، وأن تحيل تلك القضايا الى المحكمة بدلا من أن تترقب اللحظة الملائمة التي تتصور انها ستساعدها على فرض رأيها، نظرا لأن تلك اللحظة الملائمة قد لا تأتي على الإطلاق ، أو قد تأتي أولا الى خصومها . وبطبيعة الحال، فإن الذهاب الى المحكمة يعني احتمال الخسارة ولكنه ينطوى أيضا على فرصة للكسب . وعلاوة على ذلك، فحتى الخسارة يمكن تخفيف أثرها ،نظرا لأن الجانبين سوف

Digitized by UNOG Library

(السيد صينغ ، رئيس محكمة العدل الدولية)

يستفيدان بتخلصهما من أحد نزاعاتهما ، وبتعزيزهما أجهزة القضاء الدولي ، وأى كسب تحققه العدالة هو في واقع الأمر كسب لجميع البشر .

واسمحوا لي الآن بأن أقول بضع كلمات عن الصعاب الواضحة التي تعترض عرض الأمور على المحكمة . وهذه الصعاب تختفي بطبيعة الحال في حالة أى دولتين تتمكنان من إبرام اتفاق خاص . ولا توجد هذه الصعاب أيضا بالنسبة للأطراف في المعاهدات التي تنص على ولاية المحكمة ، وذلك في حالة وقوع خلاف بين طرفين من الأطراف الموقعة . ويمكنني أن أضيف أن عدد تلك المعاهدات يصل الآن الى عدد يتألف من ثلاثة أرقام . ولكن يبقى أسلوب آخر للوصول الى ولاية المحكمة ثم التعبير عن خيبة الأمل ازاءه في بعض الأحيان . وهذا الأسلوب هو الإعلان بقبول الولاية الإلزامية ، وهو تعبير اختيارى بالكلية في المحكمة ، لم يصدر حتى الآن إلا من أقل من ثلث أعضاء الأمم المتحدة ، رغم القرار الذى اعتمد بالإجماع في مؤتمر سان فرانسيسكو مع الميثاق والنظام الأساسي .

Digitized by UNOG Library

وقد لا يكون ذلك خطيرا في الحقيقة كما يبدو . فمن كل الحالات الخلافية التي عرضت على المحكمة في الماضي لم يكن هناك سوى عدد قليل استند الى هذه الاعلانات الاختيارية وحدها أو اعتمد عليها بصفة أساسية . وعلى النقيض من ذلك يوضّح الاتجاه الحالي ان معظم القضايا عرضت على المحكمة من خلال اتفاق خاص . وهذا يوضّح انه ستعرض على المحكمة قضايا دون الاستناد الى الاعلانات الاختيارية ، كما يوضّح ان الدول يجب ألّا تخشى ان تصبح هدفا لمنازعات كثيرة هي في غنى عنها اذا أصدرت مثل هذه الاعلانات . وعلى العكس يثور التساؤل عما اذا كانت الدول تقدر تمام التقدير الجوانب الايجابية لاصدار هذا الاعلان الاختياري . فاحجام الدولة عن اصدار هذا الاعلان يعني انها تفقد بعض الامكانيات للانتصاف من بعض التصرفات الصادرة عن دول أخرى ذات سيادة . في حين ان اصدار الاعلان الاختياري يعزز حكم القانون بين الدول ويسهم اسهاما حقيقيا في الأمن الجماعي ، ذلك ان السلطة الفعلية للمحكمة لا تقاس بقوة قراراتها أو كثرتها فحسب ، وانما أيضا بنطاق ولايتها .

ودعوني انتقل الآن الى تطور مبشر بالخير حدث في السنوات القليلة الاخيرة . فقد كان اتفاقان من الاتفاقات الأخيرة التي أشرت اليها منذ لحظات بداية لما يمكن أن يكون عهدا جديدا في اللجوء الى المحكمة . وأقصد بذلك تقديم قضايا خاصة الى الدوائر التابعة للمحكمة وهو اجراء يمكّن المحكمة من التعرف على آراء الأطراف بالنسبة لتشكيل هيئة المحكمة ، مع الاحتفاظ بحقهم في أن يختاروا قاضيا خاصا . فذلك يتيح الجمع الى حد ما بين مرونة التحكيم وقرار يمكن أن يعتبر ، وفقا للنظام الأساسي ، حكما لمحكمة العدل الدولية . وقد عرضت بهذه الطريقة احدى القضايا المتعلقة بأمريكا الشمالية وأدت الى تسوية نزاع بحري حاد بين كندا والولايات المتحدة . ويسعدني أن أقول أيضا أن دولتين افريقيتين هما بوركينا فاصو ومالي احالتا بالمثل الى احدى دوائر المحكمة في بداية هذا العام نزاعا على الحدود . واضافة الى ذلك أعلنت الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا عزمها على تقديم نزاع ثالث الى احدى دوائر المحكمة . كل ذلك يعد فألا طيبا بالنسبة للمحكمة وحكم القانون .

Digitized by UNOG Library

وبينما يجب أن تبقى الاحالة الى المحكمة بكامل هيئتها الاساس المتبع ، فان التطورات بينت مؤخرا انه ليس هناك ما يمنع من أن تعرض الدول خلافاتها على المحكمة بكامل هيئتها أو على دائرة معينة ، تبعا للمزايا العملية والافضليات ، وتبعا أيضا لخصائص الموضوع المميزة وأهميته .

وأود أن أبيّن أيضا ان آلية المحكمة ستكون دائما مجالا مفتوحا أمام جميع أجهزة الامم المتحدة والمنظمات الدولية التي حددها الميثاق لتطلب من المحكمة اصدار فتاوي بشأن المسائل القانونية . وهذا الاختصاص الاستشاري يجعل من المحكمة عضوا في أسرة الامم المتحدة ، ويحدد مركزها كجهاز رئيسي من أجهزة المنظمة الام ، ويتيح لها بالقطع نطاقا واسعا للعمل . فسيواجه المجتمع الدولي دائما معضلات قانونية يريد حلها ويحتاج الى مساعدة المحكمة . وحينئذ قد يكون طلب الفتوى السبيل المفضل ، خاصة وان من الممكن دائما معالجة تلك المسائل على نحو عاجل .

واسمحوا لي في هذه المناسبة التذكارية أن اذكّر الاعضاء بالمساهمات الاساسية التي قدمتها المحكمة بالفعل من خلال فتاواها وساعدت بها في تقدم الامم المتحدة وايجاد قانون للمنظمات الدولية .

في ١٩٤٨ قدمت المحكمة تفسيرا لشروط قبول أية دولة في عضوية الامم المتحدة ، وزادت الموضوع تفصيلا في ١٩٥٠ . وفي ١٩٤٩ ارست مبدأ التعويض عن الاصابات المتكبدة أثناء خدمة المنظمة ، وأكدت بذلك الشخصية الدولية للامم المتحدة . وتناولت في أربع فتاوي مركز وادارة ما أصبح الآن ناميبيا ، وأيدت في الفتوى الرابعة منها ما قامت به الجمعية من سحب الانتداب . وبالمثل أعربت عن وجهة نظرها بشأن مركز الصحراء الغربية . وعالجت في أربع فتاوي أخرى أمورا بعضها حاسم وحساس تتعلق بالخدمة المدنية الدولية . وقدمت رأيها بشأن التزام الدول الاعضاء بدفع نصيبها في نفقات عمليات الامم المتحدة ، وأخيرا ، عالجت قانونية التحفظات على اتفاقية تحريم ابادة الاجناس . ولايزال بعض المشاكل التي غطتها تلك الفتاوي لم يحسم ، لكن المحكمة لا تلام

Digitized by UNOG Library

على ذلك . فقد حددت في جميع الاحوال المجالات القانونية التي يتعين على الساسة أن يجدوا الحل في اطارها .

وقد اثبتت محكمة العدل الدولية انها من الاجهزة الناجحة للامم المتحدة . ولكن من المؤسف أن امكانياتها لم تستخدم بالكامل في فترات معينة من تاريخها . وقد اعترفت هذه الجمعية بذلك . ولست في حاجة الا ان اشير الى القرار ٣٢٣٣ (د-٢٩) المتخذة في ١٩٧٤ ، واعلان مانيلا المعتمد في ١٩٨٢ ، اللذين يكرسان فقرات مطولة لحث الدول على اتخاذ مواقف ايجابية ونشطة تجاه دور المحكمة في التسوية السلمية للمنازعات . واتخذت الموقف ذاته الدراسة القيّمة عن دور المحكمة التي صدرت أخيرا عن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية والتي عممت على هذه الجمعية . والواقع ان هذه الدعوات جميعا انما تحث الدول على أن تجعل امكانية التسوية القضائية من الامور الثابتة في دبلوماسيتها .

ولكن لماذا لا نمضي الى جذور المشكلة ونرجع الى الفصل السادس من الميثاق الذي يعالج التسوية السلمية للمنازعات وينص على واجب الدول تجاه المحكمة ؟ فالمادة السادسة والثلاثون تنص على انه يجب على أطراف النزاع بصفة عامة أن يعرضوا المنازعات القانونية على محكمة العدل الدولية . أو ليست كل الدول المتخاصمة تزعم ان القانون الى جانبها ؟ لماذا لا تختبر صحة هذا الزعم أمام المحكمة ، ولماذا لا تحيل المسائل القانونية الى المحكمة "بصفة عامة" ؟

بالطبع لن اغالي في تبسيط الامور ، لكن مبادىء القانون الدولي والتقاضي الدولي مقدسة بموجب الميثاق . وبالتالي ، واذ احيي الاربعين سنة الاولى من عمر الامم المتحدة - اليوم بهذا البيان وفيما بعد بهدية يشرفني أن أقدمها للمنظمة باسم المحكمة - اسمحوا لي أن أعرب عن الامل العميق بأن مبادىء الميثاق ستحترم ، قبل مرور ٤٠ سنة أخرى ، احتراما كاملا من خلال تنفيذها . وعندئذ سيسعد المحكمة أن تضطلع بدورها الكامل في خدمة مجتمع الامم بالتسوية القضائية للمنازعات القانونية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نختتم النظر في البند ١٣ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

البند ٣٤ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

(أ) تقرير الامين العام (A/40/657) ؛

(ب) مشروع قرار (A/40/L.5) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة لممثل اليمن ، الذي سيعرض مشروع القرار A/40/L.5 .

السيد باسندوه (اليمن) : السيد الرئيس ، بحكم أن بلادي تشرّف برئاسة منظمة المؤتمر الاسلامي لهذا العام ، فانه ليسعدني ، غاية السعادة ، أن أقوم ، نيابة عن مجموعة الدول الاسلامية بتقديم مشروع القرار الذي بين أيديكم ، والخاص بالتعاون بين المنظمة وبين الامم المتحدة .

ومشروع هذا القرار ليس جديدا من حيث مضمونه ومراميه ، اذ جرت العادة أن يتم تقديمه خلال انعقاد الدورة السنوية لجمعيتنا العامة . وهو يتوخى ، أساسا ، استمرار التعاون القائم بين الامم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الاسلامي التي تضم في عضويتها خمسا وأربعين دولة تمثل في مجموعها ما يزيد عن بليون نسمة .

ان منظمة المؤتمر الاسلامي متقيدة ، منذ قيامها وحتى اليوم ، بمبادىء وأهداف ميثاق الامم المتحدة ، وحريصة على المساهمة ، بكل جهد ممكن ، في كل المساعي الهادفة الى حفظ السلام والامن الدوليين ، والى صون حقوق الانسان والدفاع عنها ، ورفض ومناهضة التمييز العنصري ، واجتثاث جذور الاستعمار والهيمنة الاجنبية من كل رقعة على كوكبنا .

ولمّا كانت الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي أعضاء أيضا في الامم المتحدة ، فان من الطبيعي أن يكون عمل المنظمة في الاطار الشامل للامم المتحدة . والمنظمة ، في قرارات كل دوراتها واجتماعاتها ، لا تفتأ تؤكد على هذا الالتزام .

ان منظمتنا ، منذ حصولها على مركز مراقب في عام ١٩٧٥ ، تبذل جهودا حثيثة ودائبة من أجل توسيع آفاق التعاون والتفاعل مع هذه المنظمة الدولية الام . والجدير

Digitized by UNOG Library

بالذكر أن المؤتمرات الوزارية التي تعقدها منظمة المؤتمر الاسلامي يشهدها ، في العادة ، ممثل خاص عن الامين العام للامم المتحدة . وهذا ما حدث ، أيضا ، في آخر مؤتمر وزاري للمنظمة عقد في صنعاء في شهر كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي ، وكان السيد الامين العام للامم المتحدة قد حضر بنفسه مؤتمر القمة الاسلامي الرابع الذي عقدته المنظمة في الدار البيضاء في مطلع العام الماضي . ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نعرب عن تقديرنا العميق لما تلقاه المنظمة من أمين عام الامم المتحدة من تعاون ، ومن حرص على تصعيد التعاون القائم بين منظمتينا .

ولقد نجحت منظمة المؤتمر الاسلامي ، كذلك ، في تحقيق تعاون ايجابي وبناء في عديد من المجالات مع الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة ، مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، والهيئات المعنية بتطوير التعاون التقني من أجل التنمية .

وعلى صعيد الامن والسلام في العالم ، تقوم منظمة المؤتمر الاسلامي بجهود ومحاولات مضنية في سبيل وضع حد للحرب الدائرة بين العراق وايران ، وتحقيق تسوية سلمية للمسألة الافغانية ، واستعادة القدس الشريف ، وتحرير فلسطين ، واستقلال ناميبيا ، وارجاع الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف لشعوب جنوب افريقيا .

وعلى الصعيد الاقتصادي عالميا تحرص المنظمة على تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات بين الدول النامية ، كما ان المؤتمر الاسلامي الخامس عشر لوزراء خارجية دوله الذي انعقد في صنعاء ، قد أكد ، مجددا ، على تأييد جميع التوصيات التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧ لبلوغ تلك الغاية .

والى جانب ذلك فان هناك تعاونا ملموسا بين المنظمة وكل من حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار الذي أُشرّف ، اليوم ، بتقديمه ليمثل الرغبة الجماعية للدول الاعضاء في المنظمة في توسيع حجم التعاون القائم بينها وبين الامم المتحدة من أجل ايجاد حلول عادلة للمشاكل العالمية في مختلف المجالات .

وفي الاخير ، فاننا نامل في أن يلقى مشروع القرار المطروح أمامكم موافقتكم الجماعية عليه ، وأن يؤدي الى مزيد من التعاون المثمر والبناء بين المنظمة وبين الامم المتحدة لصالح البشرية جمعاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا للقرار ٣٣٦٩ (د-٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، أعطي الآن الكلمة لسعادة السيد شريف الدين بيرزاده ، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي .

السيد بيرزاده (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اعرب عن امتناني لاتاحة هذه الفرصة لي ، بصفتي الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، لمخاطبة هذه الجمعية خلال نظرها في البند المعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي" .

واسمحوا لي ، سيدي ، أن أبدأ بياني بالاعراب لكم عن أحر التهاني بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاربعين التاريخية . فانتخابكم يعد اشادة بخبرتكم الواسعة وقدرتكم وحكمتكم وارتباطكم الطويل بالامم المتحدة ، فضلا عن انه اعتراف بالدور البنّاء الذي تضطلع به اسبانيا في شؤون الامم المتحدة .

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقديرنا العميق لصاحب السعادة السيد بول لوساكا ، الذي ترأس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين بامتياز كبير .

لقد تقدم السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام ، في تقريره الواضح والصريح عن أعمال المنظمة ، بعدد من المقترحات الهامة لتعزيز فعالية المنظمة . وأود أن أضم صوتي الى الاصوات العديدة التي أعربت في هذا المحفل عن التقدير والشكر للامين العام لاخلاصه لقضية الانسانية ، ولجهوده التي لا تكل من أجل خلق مناخ من السلم والامن الدوليين والتعاون الدولي .

Digitized by UNOG Library

ويتيح الاحتفال بالذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة الفرصة أمام المجتمع العالمي لتقييم الوضع ، ولتذكّر ظروف نشأة المنظمة ، والمُثل التي أدت الى مولدها ، والمبادىء الواردة في الميثاق ، والاهداف التي انشئت لتحقيقها ، والآمال التي علّقت على مستقبلها . فقد كان العالم خارجا من بين انقاض حرب مدمرة جلبت الموت والدمار لملايين الاسر . ورأى الذين عاشوا بعد الحرب ان الانسانية يجب ألا تتعرض مرة أخرى لمثل هذا الدمار ، وقرروا أن ينشئوا منظمة تضمن ان يحل السلم والامن بعد ذلك ، وأن يتوقف استغلال الضعفاء والعزّل ، وان يسود الحق والعدل . وارادت الدول أن تبني عالما يسود فيه احترام كل دولة للدول الاخرى وأن يستعاض عن العدوان باحترام وحدة الاراضي وسلامتها ، وأن يخلي الشك الطريق الى علاقات الثقة المتبادلة والتعاون والمساعدة .

ان تجربة العقود الاربعة الماضية والتطورات التي شهدها المسرح الدولي منذ انشاء الامم المتحدة بددت الصورة التي ألهمت الاعضاء المؤسسين بشأن عالم خال من التطاحن . فنحن نعيش في عالم تمزقه الصراعات والتوترات ، ويتسم بسباق تسلح متصاعد وبتراكم للاسلحة النووية بامكان أن يدمر العالم مرات ومرات . اننا نشهد صامتين غير مبالين قطاعا كبيرا من الانسانية يتعرض لعبء هائل من الفقر المدقع والمرض والجوع . وهناك تراجع متزايد عن العمل المتعدد الاطراف من جانب أكثر البلدان تطورا وتقدما وقوة في العالم ، لانها لم تستطع فرض ارادتها على العملية الديمقراطية في المحافل الدولية .

ومن الواضح ان الخطأ لا يكمن في مبادىء ومقاصد الميثاق . فهذه معترف بها ومقبولة عالميا . انها وجيهة وهامة اليوم كما كانت وقت اعتمادها . ولا يمكن للمنظمة أن تعد مسؤولة لمجرد انها تتيح اطارا للتعاون والعمل الموحد . فالفضل في نجاحها أو اللوم عن فشلها ينبغي أن يشارك فيه الاعضاء الذين لم يشقوا في الامم المتحدة ولم يبدوا الارادة السياسية اللازمة للالتزام بمبادئها ، بينما يتشدقون بنفس المبادىء عندما يناسب ذلك مصالحهم . والاستنتاج الحتمي هو ان المصالح الضيقة

Digitized by UNOG Library

والقصيرة المدى هي العامل الحاسم الذي يحدد السياسة الوطنية ، ولا تأتي الامم المتحدة الا في المكانة الثانية اذا ما تعارض الصالح العام مع المصلحة الذاتية لامة قوية .

الا ان هذا الوضع لا يجوز أن يؤدي الى اليأس ، ويجب أن نعترف بأنه رغم جوانب القصور المفروضة على الامم المتحدة ، فانها نجحت أحيانا في تخفيف حدة التوتر ومنع الصراعات المسلحة . وساعدت في عملية انهاء الاستعمار مما أدى الى استقلال ما يقرب من مائة أمة ارتفعت أصواتها ضد العنصرية وحرمان الانسان من حقوقه ، وخلقت وعيا أكبر بالمحنة الاقتصادية العصيبة التي تجتاح شعوب العالم النامي .

لم يكن هناك شك في ان الامم المتحدة تتيح الاطار النموذجي للتسوية السلمية للمنازعات والصراعات وللتعاون بين الامم . الا أن أهداف الامم المتحدة سوف تظل دون تحقيق بغير التعاون والعمل الموحد لجميع الدول والمنظمات الاقليمية والدولية .

وفي اطار التعاون الدولي ، تنظر منظمة المؤتمر الاسلامي الى علاقتها مع الامم المتحدة . لقد انشئت منظمة المؤتمر الاسلامي واستند ميثاقها على المبادىء النبيلة للسلم والتوافق والتسامح والاخاء والمساواة بين البشر جميعا وهي المبادىء التي يدعو اليها الاسلام . وتؤكد ديباجة ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي من جديد التزام أعضائها بميثاق الامم المتحدة . وبذلك حددت هذه المنظمة لنفسها منذ انشائها هدفا أساسيا هو تنفيذ مبادىء ومقاصد الامم المتحدة وسعت جاهدة الى أداء دور ايجابي في الحفاظ على السلم والامن الدوليين . وتصورات أعضاء المنظمة ، وجميعهم أعضاء في الامم المتحدة ايضا ، مطابقة لتصورات الغالبية العظمى من أعضاء الامم المتحدة بشأن المسائل الدولية الهامة .

وفي اجتماعات القمة الاسلامية الاربعة ، وفي الدورات السنوية الخمسة عشر التي عقدها وزراء خارجية المؤتمر الاسلامي ، وأيضا في دوراتهم الاستثنائية ، اتخذ المؤتمر الاسلامي قرارات عديدة بشأن قضايا عالمية هامة مثل قضايا السلم والامن الدوليين

Digitized by UNOG Library

وحقوق الانسان والوضع الاجتماعي والمسائل الاقتصادية بما في ذلك اقامة نظام اقتصادي دولي جديد واعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية .

ويبذل المؤتمر الاسلامي جهودا دائبة من أجل التوصل الى حل شامل وعادل ودائم لصراع الشرق الأوسط ولقضية فلسطين . وفي هذا الاطار يؤيد المؤتمر الاسلامي قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط . وقد أيدنا - كما أيدت الجمعية العامة في مناسبات عديدة - حق الشعب الفلسطيني في العودة وفي تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة في فلسطين . ونطالب بانسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشريف .

ويؤيد المؤتمر الاسلامي أيضا جهود الأمين العام للأمم المتحدة لايجاد تسوية سلمية شاملة للحالة في افغانستان عن طريق اجراء محادثات تحت اشراف ممثله الشخصي . ويعمل المؤتمر الاسلامي دون انقطاع على حسم الصراع بين ايران والعراق عن طريق جهود الوساطة التي تقوم بها لجنة السلام الاسلامية التي انشأها على مستوى رؤساء الدول مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المعقود في عام ١٩٨١ .

ويقدم أعضاء المؤتمر الاسلامي أيضا التأييد الكامل لحركات التحرر الوطني وللشعوب التي تكافح تحت نير الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري . وينبع هذا التأييد من أن دولا اسلامية عديدة قاست هي أيضا من الاستعمار والامبريالية وحققت استقلالها بعد كفاح طويل . ويدين المؤتمر أيضا احتلال نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا لناميبيا منتهكا ارادة المجتمع الدولي التي أعرب عنها في قرارات الأمم المتحدة . وتسهم البلدان الاسلامية أيضا بسخاء في الجهود الدولية المبذولة لمساعدة شعوب افريقيا التي أصابها الجفاف والمجاعة في معركتها من أجل الحياة في مواجهة قوى الطبيعة .

وتقع البلدان الاسلامية في منطقة حساسة استراتيجيا في العالم ، ويشكل التنافس بين الدول الكبرى تهديدا مباشرا لأمنها . وبوصفها أمما محبة للسلام ، فانها تشعر بقلق عميق بشأن تصعيد سباق التسلح ، وبصفة خاصة الأسلحة النووية ، وقد اتخذت قرارات عديدة تطالب فيها بنزع السلاح النووي وكذلك نزع السلاح العام والكامل .

Digitized by UNOG Library

وفي المجال الاقتصادى ، اتخذ المؤتمر الاسلامي عددا من القرارات المحددة بشأن المسائل الاقتصادية الدولية وبشأن تطوير التعاون الاقتصادى بين البلدان الاسلامية والعالم النامي . ونحن نشعر بالقلق العميق ازاء حالة الركود في المفاوضات بين الشمال والجنوب وتعتقد ان البلدان الصناعية يجب ان تتعاون مع البلدان النامية في ايجاد حلول طويلة الاجل للمشاكل التي تواجه الجماهير الكادحة في العالم الثالث .

لقد قدمت استعراضا موجزا لانشطة المؤتمر الاسلامي حتى اؤكد على اوجه التكامل بين عمل منظمتينا . ونحن نعتقد ان المشاركة النشطة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في اعمال الامم المتحدة من شأنها ان تعزز بلوغ الاهداف التي تعتز بها المنظمتان . ومن ثم فان من دواعي الارتياح الكبير ان المنظمتين تعملان في تعاون وثيق لتعزيز التعاون في مختلف المجالات ، وخاصة منذ ١٩٧٥ ، عندما منحت منظمة المؤتمر الاسلامي مركز المراقب في الامم المتحدة .

لقد قام تعاون بناء مع الوكالات المتخصصة والهيئات الاخرى في منظومة الامم المتحدة مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الاغذية والزراعة (الفاو) ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، والهيئات المعنية بالتعاون التقني من اجل التنمية .

ان التقرير الشامل الذى اعده الامين العام والوراد في الوثيقة A/40/657 بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر يصف على نحو مناسب مجموعة الانشطة التعاونية التي تضطلع بها المنظمتان للنهوض بعلاقاتهما وتعزيزها . واني على ثقة من ان الاجتماع العام الثاني بين المنظمتين المقرر عقده في ١٩٨٦ لاستعراض التقدم المحرز وتحديد السبل الكفيلة بدعم العلاقة بين المنظمتين بقدر اكبر ، سيؤدى الى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز اهدافنا المشتركة التي تتمثل في تحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادى لشعوب العالم في بيئة من السلم والامن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

ومشروع القرار المتعلق بهذا البند من جدول الاعمال الذى قدمه على نحو قدير الممثل الدائم للجمهورية العربية اليمنية ، يوضح التصميم الاكيد للمنظمتين على التعاون الوثيق فيما بينهما سعيا الى ايجاد حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي .

واني لواثق من ان هذا المشروع سيعتمد بتوافق الآراء في هذه الجمعية العامة الموقرة كما حدث في السنوات السابقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سنشرع الان في عملية التصويت . ستتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.5 . ويرى الامين العام ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.5 بشأن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي لن تترتب عليه نفقات اخرى علاوة على النفقات المنصوص عليها بالفعل في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧.

هل لي اعتبر ان الجمعية العامة تود اعتماد مشروع القرار A/40/L.5 ؟

اعتمد مشروع القرار A/40/L.5 (القرار ٤٠/٤).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل الفلبين الذى يود ان يشرح موقفه .

السيد موريينو - سالسيدو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اخذ وفد الفلبين علما بتقرير الامين العام عن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وخاصة مادته الثانية .

وفي هذا الصدد ، يود وفدى ان يسجل انه كان سيضطر ، لو طرح مشروع القرار A/40/L.5 للتصويت ، للامتناع عن التصويت بسبب الآثار التي قد تترتب على مشروع القرار والتي لا يمكن التنبؤ بها في هذه المرحلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد اختتمنا الآن النظر في البند ٣٤ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

البند ٣٦ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية

(أ) تقرير الامين العام (A/40/481 و Corr.1 و Add.1)

(ب) مشروع القرار (A/40/L.7)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن الجمعية العامة معروض عليها مشروع قرار وارد في الوثيقة A/40/L.7 . واعطي الكلمة لممثل الكويت الذى يود تقديم مشروع القرار .

السيد ابو الحسن (الكويت) : يسرني باسم المجموعة العربية التي اتشرف برئاستها خلال هذا الشهر ان اقدم لكم ، وبالنيابة عن الدول المتبنية ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم (A/40/L.7) تحت بند التعاون بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة .

انه من محاسن الصدف ، سيدى الرئيس ، ان تأتي مناقشة التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية في اليوم التالي مباشرة لاحتفال الامم المتحدة بعيدها الاربعين . هذا الاحتفال الذى حقق نجاحا واسعا ونأمل ان يكون قد جدد تعلق الشعوب والحكومات بالامم المتحدة مبادئ واهدافا وميثاقا وحاجة ماسة لحفظ الامن والسلام الدوليين .

من المعروف ان التعاون بين المنظمتين ، الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، لم يكن وليد رغبة عابرة ، وانما تمتد جذوره الى ايمان جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة ، بضرورة تكاتف كل الجهود الاقليمية والدولية ، من اجل ارساء قواعد عالم جديد تسود فيه مبادئ الحق والعدالة وتتعزز فيه رغبة الحوار والتعاون بين الامم بعضها البعض ، وبين منظماتها القائمة على خدمة المجتمع الدولي في مجالات العمل المختلفة وذلك من اجل التغلب على جميع العراقيل التي تعيق مسيرتها نحو التقدم والازدهار .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالتعاون بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة فقد ثبت بشكل جلي ان هذا التعاون ينبع عن قناعة راسخة لدى كل من المنظمتين بغية تعزيز الحوار والتنسيق بينهما ، بل ويهدف الى تنظيم اساليب التعاون خدمة للاهداف السامية التي قامتا من اجلها ، والتي تطمح لها البشرية جمعاء .

ان محتوى مشروع القرار الذى تم توزيعه عليكم بالوثيقة (A/40/L.7) واضح ولا يحتاج الى تفسير ، ولذلك اسمحوا لي ان اكتفي بتناول بعض فقراته .

Digitized by UNOG Library

تؤكد الفقرات الواردة في الديباجة رغبة جامعة الدول العربية في مواصلة العمل والجهد المثابرين صوب تدعيم وتعزيز وتطوير الروابط والاواصر القائمة مع الامم المتحدة في جميع المجالات المتصلة بصيانة السلم والامن الدوليين ، وكما تؤكد المام الجمعية العامة ، ممثلة في الدول الاعضاء ، بالاهمية الحيوية التي توليها البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية ، لتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع في الشرق الاوسط ولقضية فلسطين جوهر ذلك النزاع .

وفي فقرة اخرى ، تحيط الجمعية العامة علما مع الارتياح بتقرير الامين العام المتضمن في الوثيقة (A/40/481 و Corr.1 و Add.1) مقرونا بالتعبير عن تقديرها للامين العام وامانات الامم المتحدة وسائر مؤسسات واجهزة وبرامج منظومة الامم المتحدة ، وكذلك الوكالات المتخصصة لما بذلوا من جهود حتى هذا التاريخ لتنفيذ توصيات الاجتماع المشترك الذى عقد في الفترة ما بين ٢٨ حزيران/يونيه الى ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ .

وتهتدى الامانتان بالتشاور والتنسيق مع الوكالات المتخصصة والاجهزة والمؤسسات التابعة لهما - في تطوير وتوثيق هذا التعاون في مجالات مختلفة في المقام الاول ، بالتوصيات والمقترحات ذات الطابع الثنائي ، وذات الطابع المتعدد الاطراف فيها طبقا للاولويات المحددة في الفقرتين ٦١ و ٦٢ من تقرير الامين العام .

وتجدر الاشارة بهذا الصدد ، الى ان الفقرة العاملة السابعة لمشروع القرار تحتوى على مطالبة الجمعية العامة للامين العام بمواصلة تدابير متابعة تسهيل تنفيذ المقترحات ذات الطابع المتعدد الاطراف ، والمعتمدة بموجب توصيات اجتماع تونس المشترك لعام ١٩٨٣. وبالاضافة الى ذلك اتخاذ الاجراءات الملائمة فيما يتعلق بالمقترحات ذات الطابع المتعدد الاطراف والمعني بالتنمية الاجتماعية ، وفقا لما تم اعتماده في اجتماع عمان - الاردن لعام ١٩٨٥، وتولي الدول المعنية اهتماما خاصا لما ورد في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة العاملة السابعة هذه ، بغية اجراء الامين العام مشاورات مع امين عام جامعة الدول العربية ، فيما يتعلق بعقد اجتماع قطاعي في عام ١٩٨٧ ، يخصص لمعالجة ابعاد وجوانب تنمية الموارد البشرية في المنطقة العربية .

Digitized by UNOG Library

وعليه ، ياسيادة الرئيس ، اناشد ، من خلالكم ، اعضاء الجمعية العامة الموقرة في تاييد التوصيات والمقترحات الواردة بمشروع القرار المطروح امامكم .

وختاما ، اود ان اؤكد من جديد ، ومن على منبر هذه الجمعية في دورتها التاريخية ، عزم الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية ، على المضي قدما في التعاون بين المنظمتين ، بغية احترام المبادئ والمقاصد والاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة وبلوغ الاهداف النبيلة السامية التي تتطلعان الى تحقيقها ، لتامين اقامة عالم جديد يسوده الحق والعدل والسلم والتعاون بين كافة دول وشعوب المعمورة باسرها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، اعطي الكلمة الآن للسيد كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) : اتقدم لكم سيدى الرئيس بالتهاني على تبوئكم رئاسة الجمعية العامة في الذكرى الاربعين للامم المتحدة . لقد عرفتكم مثالا للدبلوماسية الملتزمة وللملابة في المواقف المبدئية . لقد كان تجاوبكم مع الاهداف السامية لميثاق الامم المتحدة وسعيكم لتنفيذ قراراتها ، لا مجرد تعبير عن قناعتكم الاخلاقية فحسب ، بل على عراقة التراث الذى تمثل في معظم سياسات بلدكم ، والذى كثيرا ما عمق جسور التفاهم والصداقة بين اقطار وشعوب الامة العربية وشعب اسبانيا . كما لا يفوتني بهذه المناسبة ان اذكر تقديرنا العميق للامين العام السيد بيريز دى كوييار للجهود والمساعي التي يقوم بها من اجل تنفيذ المهام الموكولة اليه على احسن وجه ، وخاصة في مجالات التعاون بين المنظمة الدولية والجامعة العربية .

من حسن التوقيت ، كما ذكر السيد سفير الكويت ، انه بعد الاحتفالات بالذكرى الاربعين لقيام الامم المتحدة تجئ بنود التعاون بين المنظمات الاقليمية والامم المتحدة ، في طليعة البنود لهذه الدورة . وان كان لهذا من مدلول فانه يشير الى اهتمام المجتمع الدولي بالمنظمات الاقليمية ولكونها آخذة بممارسة المهمات التي

Digitized by UNOG Library

(السيد مقصود ، جامعة الدول العربية)

يعتبر العديد منها متمما ومكملا لاهداف واعمال الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . فالتشاور متواصل على مختلف الاصعدة التي نستطيع القول بانها كثيرا ما تمكنت من إزالة شوائب عالقة وتجنيب بعض الاخطاء التي تقع عندما يزيد التعامل والتعاون ، وتزداد المسؤوليات والواجبات التي تنشأ عنهما .

ولقد درجت جامعة الدول العربية على ان تبلغ الاولويات لهمومها واهتماماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية للامانة العامة للامم المتحدة وللمسؤولين فيها ، ولقد وجدنا تجاوبا وتعاطفا ، كما ان الامانة العامة للامم المتحدة في عديد من القضايا بادرت الى الحوار معنا تطلعنا بدورها على همومها واهتماماتها واولوياتها ، فكان هناك باستمرار تعاون في المعنى الاعمق للتعاون وتنسيق يؤدى باستمرار الى مزيد من التكامل والانجاز .

Digitized by UNOG Library

الا ان هذا المستوى من التعاون لن يكون كافيا لو لم يكن يرافقه تعاون حسّـــي وملموس يؤدى الى نتائج ايجابية ومثمرة كتلك التي تمخضت عن الاجتماع المشترك بيـــن جامعة الدول العربية والامم المتحدة في قطاع التنمية الاجتماعية ، الذى انعقد فـــي عمان ، الاردن ، خلال شهر آب/اغسطس من هذا العام ، وقد كان هذا الاجتماع نموذجـــا ناجحا للتعاون بين الجانبين يمكن اين يحتذى به . حيث يبرز فيه التنسيق والتكامـــل بين فعاليات المنظمتين في قطاع التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية . وهو تعـاون يأتي في وقت انتهت فيه جامعة الدول العربية من وضع العديد من الاستراتيجيـــات التنموية في المجالين الاجتماعي والاقتصادى ، مما يعطي لهذا التعاون اهمية بالغـــة تستدعي ضرورة استمراره وتطويره . ومن هنا كان الاقتراح بضرورة ان يتناول الاجتمـــاع المشترك القادم في عام ١٩٨٧ موضوع تطوير الموارد البشرية في المنطقة العربيـــة ، وهو موضوع يحظى بأولوية متقدمة لدى الجانب العربي ، ولاسيما في ضوء استراتيجيـــة العمل العربي المشترك ، التي أقرت في مؤتمر القمة العربي الذى عقد في عمـــان ، الاردن ، عام ١٩٨٠ ، واستراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة . وقد ركزت هاتـــان الاستراتيجيتان على ان الانسان العربي هو محور التنمية ، غاية واداة ، وهو الاســاس الذى تقوم عليه اية تنمية اقتصادية واجتماعية ، معتمدة في ذلك مبادئ اربعة ، هـي : وحدة العمل ردا على التجزئة ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ردا علـــى التخلف ، والتحرير الكامل ردا على الاحتلال الاستيطاني والاستعمارى ، والاعتـــزاز بالتراث العربي وتعظيم دوره في إغناء الحضارة الانسانية وتطويرها .

اما في المجال الاقتصادى ، فان التعاون يزداد وضوحا في ضوء دخول العمـــل الاقتصادى العربي المشترك مرحلة التخطيط القومي الشمولي ، الذى يتطلب إعداد الخطـط والبرامج للمشاريع العربية المشتركة ، التي تعزز اهداف التكامل واهداف الامـــن والانماء القومي وتقلص الفجوة الانمائية بين اقطار الاسرة العربية ، حيث انها تتطلـــع الى تعاون وثيق ومثمر مع اجهزة الامم المتحدة في اختيار المشروعات التكاملية التـــي تربط بين الاقتصاديات العربية عضويا ، فضلا عن تقييمها ومتابعتها .

Digitized by UNOG Library

كما ان الجامعة العربية تتطلع الى المزيد من التعاون بين الخبراء العـــرب وخبراء الامم المتحدة بما يضمن تحقيق العديد من اهداف تطوير البنية الهيكليـــة لمختلف اجهزة ووكالات جامعة الدول العربية .

ان اهمية التعاون بين الجامعة العربية والامم المتحدة تبدو جلية من خـــلال نتائج التطوير ، الذى يتحقق في مختلف القطاعات ، والتي بالتالي تساهم في انجـــاز الاهداف النبيلة التي يسعى الميثاق اليها . الا ان عوامل التنمية والتقدم كجزء مـــن خطة بعيدة المدى تكون باستمرار مرشحة للتعطيل وللتقطع اذا لم تكن برامج التنميـــة محاطة بمناخ سياسي وأمني يؤمّن للخطة تواصل مسيرتها ويؤمّن بالتالي الشروط الملائمـــة لان تتوجه الجهود نحو التغيير المطلوب وايجاد المجتمعات التي يتأمّن فيها للانســـان وللمواطن الكرامة المبنية على عنصرى المساواة والحرية .

من هذا المنظور يتبين لنا ان ما تعانيه منطقة الشرق الاوسط من أزمات تتطلـــب من الامم المتحدة في هذه المرحلة بالذات تكثيف الجهود من أجل ان تستعيد قراراتهـــا مصداقيتها وفعاليتها حتى تستمر هذه المنظمة الدولية ، المرجع الذى تلجأ اليـــه الشعوب والحكومات من أجل حل مشاكلها ونزاعاتها ، لذا فان الجامعة العربية مقتنعـــة تماما بضرورة ارجاع الصفة الاجرائية للقرارات الدولية الصادرة عن هذه الجمعيـــة العامة ، وان تتوجه هذه القرارات نحو التنفيذ ، فما دامت القرارات بدون تنفيذ فـإن هذه المنظمة تكاد تفقد هيبتها وتتساوى عندئذ شرعية من يمتثل لهذه القرارات مع وضع المتمردين عليها . ويستتبع هذا بالضرورة ضبط وسائل التعامل مع هذه القرارات بغيـــة تمكين المجتمع الدولي من تأمين ما هو مطلوب : الامن ، والسلام ، وحقوق الشعوب فـــي تقرير المصير .

يتبين لنا ان احتفالات الذكرى الاربعين التي استقطبت انظار اكبر عدد مـــن رؤساء وزعماء الدول للتواجد في هذا المقر ان العالم لا يزال يتطلع الى هذه المنظمـة الدولية ، باعتبارها الاطار الافضل ، والى حد ما الامثل ، لمعالجة القضايا المصيريـــة والتحديات المتعددة الجوانب للانسان .

ونحن في جامعة الدول العربية سعينا ولا نزال نسعى من خلال دعوتنا وتأييدنـــا لعقد مؤتمر دولـــي للســـلام باشراف الامم المتحدة ، انسجاما وتطبيقا لقرارات القمـــة

Digitized by UNOG Library

العربية في فاس عام ١٩٨٢ ، ان نثبت اولا التزامنا بخيار السلام وقناعتنا بأن الامم المتحدة التي تعبر عن التوافق الدولي ، هي الاطار والجهاز والآلية التي من خلالها يمكن لخيار السلام ان يسفر عن النتائج التي تساهم في ترسيخ السلام وتأمينه ، لا في منطقة الشرق الاوسط فحسب ، بل في العالم بأسره .

وكوننا نعمل من خلال الامم المتحدة لانجاح خيار السلام الذى تبلور بشكل واضح في مقررات قمة فاس ، فاننا نعتقد بأن العوائق المزعومة اصبح بالامكان ازالتها ، بعد ان ندرك بأن القمة التي من المقرر ان يعقدها الزعيمان الدوليان غورباتشيف وريغان من شأنها ان توفر المناخ الملائم لتنشيط الحوافز المساعدة لعقد المؤتمر الدولي وازالة العوائق التي تحول دون انعقاده ، وحتى يكون المؤتمر الدولي ، وكل المجهودات الممهدة له والناتجة عنه ذات جدوى وفائدة ، فعليه ان يبلور ما توافق عليه المجتمع الدولي من بديهيات واضحة ، وهي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على ارض وطنه ، والانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف .

هذه البديهيات ، ليست مجرد مطالب عربية مشروعة ، انما هي المطالب التي تبناها المجتمع الدولي وأكدها ، وكرستها قرارات الامم المتحدة . وبالتالي فان الشرعية العربية والشرعية الدولية متطابقتان مما يؤكد بشكل لا يرقى اليه الشك ، احترامنا للشرعية الدولية واحترام الشرعية الدولية لحقوقنا الوطنية والقومية المشروعة .

اننا نتطلع الى ان تتاح الفرص امامنا كي نوظف بهذا الرصيد المعنوى الذى تكون من جراء اعادة اكتشاف المجتمع الدولي لضرورة وأهمية الامم المتحدة ، فان التعاون بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، ونظام الامم المتحدة ، لابد ان يكون من خلال مداخل تقرب مواد الميثاق الى وقائع مادية ملموسة ، هذا ما تتعهد الجامعة العربية به ، ونأمل ان يكون تبنيكم لمشروع القرارا دافعا ايجابيا واضافيا لبلورة التكامل في تحمل المسؤوليات المنصوص عليها في كل من ميثاق الجامعة العربية وميثاق الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل اسرائيل الذي يرغب في تعليل تصويته قبل التصويت .

السيد بين (اسرائيل)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اتخذت الجمعية في السنوات الاخيرة قرارات تتعلق بالتعاون بين الامم المتحدة والجامعة العربية . وتشير تلك القرارات الى التعاون بشأن تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه . إلا أن وفدي يؤمن بأن أنشطة الجامعة العربية تتناقض مع الميثاق بصورة مباشرة . فدعوة الجامعة العربية الى تقوية تعاونها مع الامم المتحدة لن يؤدي في الحقيقة إلا الى إضعاف المبادئ التي يرتكز عليها الميثاق .

وتاريخ الجامعة العربية برمته هو التزام مستمر بفكرة توحيد العمل العربي الرامي الى القضاء على اسرائيل . فمنذ ولادة الجامعة العربية في ١٩٤٥ ، شجعت ووجهت دون توقف الانكار الفعلي لنفس وجود اسرائيل ونادت باتخاذ نهج يتناقض مع مبادئ السلم والامن المكرسة في الميثاق .

وأنصح جميع الممثلين أن يقرأوا بعناية المطبوع الموجود أمامهم اليوم والمعنون "الامم المتحدة في ذكراها الاربعين : وجهة نظر عربية" ، فهو منشور رسمي صادر عن جامعة الدول العربية وما من برهان أفضل من هذا المثال على عقيدتها وهي بث الكراهية ضد بلادي وشعبي باعتبارها سياسة أساسية للجامعة العربية .

وفي سعي الجامعة لتصبح الناطق الرسمي الوحيد باسم البلدان العربية عملت دائما على وأد السلم في مهده وحطمت كل فرصة أو محاولة يمكن أن تؤدي الى السلم في المنطقة . وبدلا من ذلك تنادي بالتعنت وتؤيد صراحة الاعمال الارهابية ضد السكان المدنيين في اسرائيل بما في ذلك النساء والاطفال . بل إن جامعة الدول العربية تجعل من منشآتها مأوى للارهابيين الساعين الى القيام بعمليات ضد بلادى . وليس من قبيل المصادفة أن يكون مقر كل من الجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في نفس المدينة .

وبالاضافة الى كل ذلك ، فالوثائق الثابتة تبين دور الجامعة العربية في فرض مقاطعة اقتصادية لبلادي .

Digitized by UNOG Library

ولا شك في أن آلاف الدولارات التي تنفقها الامم المتحدة أولا في مواصلة ما يسمى التعاون وفيما بعد في تنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات لتبرير ذلك يمكن أن تستخدم على نحو أفضل في مجالات الحاجة الاخرى .

وعلى ضوء استهتار الجامعة العربية الكامل والعلني بالمبادئ الاساسية للسلم والامن التي تقوم عليها هذه المنظمة ، سيصوت وفدي ضد مشروع القرار A/40/L.7 . فمن السيئ بما فيه الكفاية أن يطلب مشروع القرار من الامم المتحدة التعاون مع الجامعة العربية ؛ ومن الاسوأ أن يدعو الى تعزيز ذلك التعاون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار A/40/L.7 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : ألبانيا ، الجزائر ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،

Digitized by UNOG Library

الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اثيوبيا ، غرينادا .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.7 بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل ٢ وامتناع ٢ عن التصويت (القرار ٥/٤٠)* .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد هندوراس الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم .

السيد روسي (فنلندا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم البلدان النوردية الخمسة - ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .

صوتت البلدان النوردية لصالح القرار المتخذ للتوّ على أساس أن العناصر ذات الآثار السياسية ، لاسيما الفقرة ٤ من المنطوق ، لا تتعلق بالموضوع ومن ثم لا يمكن أن تغيّر مواقف البلدان النوردية بشأن المسألة المضمونية المشار اليها .

السيد زمرمان (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار لأن الفقرة ٤ تطلب من الامين العام أن يبذل جهوده لتنفيذ قرارات سابقة للجمعية العامة كانت الولايات المتحدة قد صوتت ضدها . ولا يسعنا إلا أن نصوت ضد مشروع قرار يتضمن فقرة لا تتمشى إطلاقا ، بل وتتعارض ، مع الكثير من السياسات الاساسية لحكومة الولايات المتحدة .

ويسجل وفدي أيضا حرص الولايات المتحدة على ضرورة استيعاب تكاليف الاجتماع القطاعي المشترك بشأن تطوير الموارد البشرية ، المتوخى عقده في ١٩٨٧ ، ضمن الموارد المالية الحالية للامم المتحدة* .

السيد فيليبّي (لكسمبرغ)(ترجمة شفوية عن الفرنسية) : صوّت الاعضاء العشرة في الاتحاد الاوروبي لصالح القرار المتخذ للتوّ ، بيد أننا نود أن نغتنم هذه الفرصة للادلاء ببعض الملاحظات العامة .

أثناء السنوات القلائل الماضية واجهت الجمعية العامة زيادة في عدد القرارات المتزايدة التعقيد والمتعلقة بالتعاون بين الامم المتحدة وشتى المنظمات المتمتعة بمركز المراقب . والاعضاء العشرة يدركون جيدا مزايا هذا التعاون وأسعدهم أن يعربوا عن تأييدهم وتشجيعهم له في إطار الميثاق .

---

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس ، السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) .

Digitized by UNOG Library

وتفضل الدول العشر أن يتناول هذا النوع من القرارات التعاون في إطار يتجنب العناصر المثيرة للانقسام .

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من مشروع القرار A/40/L.7 ، المتصلة بالتعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، فان الدول العشر تسترعي انتباه الجمعية على نحو خاص الى أنه ينبغي ألا يتضمن ما نقرره مساسا بدور الامين العام ، وتعيد الى الاذهان أنها لم تؤيد جميع القرارات المشار اليها في تلك الفقرة .

السيد سيفو (اثيوبيا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لو أن مشروع القرار بشأن هذا البند لم يطرح للتصويت ، لوافق وفد اثيوبيا على اعتماده . ولكن حيث أنه طرح للتصويت ، اضطررنا الى الامتناع عن التصويت بسبب الصعوبات التي نواجهها مع جامعة الدول العربية .

إن اثيوبيا ، كما هو معروف جيدا ، ليست عضوا في تلك المنظمة ، ولكن هذه المنظمة ، بتحريض من أحد أعضائها ، وعلى الرغم من التحفظات الشديدة من بعض أعضائها الآخرين ، اتخذت في عدد من المناسبات قرارات تضرّ بالوحدة الوطنية لإثيوبيا وبسلامتها الاقليمية .

وإزاء هذا الموقف لا يجد وفد بلادي بديلا سوى الاعراب عن تحفظاته على التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية عن طريق الامتناع عن التصويت على القرار المتخذ توّا .

السيد بوتي (استراليا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن استراليا من المؤيدين الاقوياء لهيئات التعاون الاقليمي ومن مؤيدي التعاون بين هذه الهيئات والامم المتحدة . وقد أسعدنا أن نرى في تقرير الامين العام المطروح علينا مدى التعاون الواسع النطاق بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة . ولهذه الاسباب صوتنا لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية .

ومع ذلك ، أود أن أسجل أن صياغة الفقرة ٤ تثير صعوبات لدى وفد بلادي .

Digitized by UNOG Library

الآنسة غيرفاين (كندا)(ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوتت كندا لصالح مشروع القرار A/40/L.7 . ومع ذلك ، يود وفد بلادي أن يعلن أن لديه تحفظات على الفقرة ٤ ، وذلك لاننا لم نؤيد جميع القرارات المشار اليها في تلك الفقرة باعتبارها قرارات تتطلب التنفيذ .

السيدة هاليدي (نيوزيلندا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتنا لصالح مشروع القرار بسبب تأييدنا للنهوض بالتعاون بين جامعة الدول العربية وهذه المنظمة . ومع ذلك ، لدينا بعض التحفظات على بعض جوانب القرار ، وبصفة خاصة الفقرة ٤ . وأود أن أسجل أن تصويتنا لا يعني أي تغيير في موقفنا إزاء المسائل التي لا علاقة لها بهذا القرار .

السيد عاشور (الجماهيرية العربية الليبية) : إن تصويت وفدي لصالح مشروع القرار لا يعني اعترافا بالكيان الصهيوني ، ولدينا تحفظات على الفقرة ٤ .

السيد كلاودن (غرينادا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار بسبب ما لدينا من صعوبات إزاء أحكام الفقرة ٤ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انتهينا بذلك من النظر في البند ٣٦ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥

Digitized by UNOG Library